

## حكايات

## مشروع كهروضوي لإنارة بالطاقة البديلة بـ١٨٠ يوماً

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المركز الوطني لبحوث الطاقة الدكتور يونس علي أنه تم الاتفاق مع وزارة الدولة لشؤون البيئة لتنفيذ مشروع كهروضوي يتضمن تركيب لواقط كهروضوية باستطاعة ١٥٠/ كيلو واط على سطح مبنى وزارة البيئة في مدينة دمشق وذلك في إطار الحفاظ على الطاقة والاستفادة من الطاقات المتجددة لما لها من منفعات اقتصادية وبيئية.

مبنياً أن البدء في تنفيذ المشروع في القريب العاجل بعد استكمال الدراسات الفنية والإجراءات الإدارية والقانونية الناظمة وأن لدى وزارة الكهرباء توجهاً وخطة تنفيذ مشاريع مماثلة صالحة وزارات وجهات عامة أخرى مثل وزارة التعليم العالي وجامعة دمشق وغيرها والاستفادة من المساحات المتاحة على أسطح المباني والمدارس الحكومية لتركيبة أنظمة توليد كهروضوية تسهم في دعم المنظومة الكهربائية والاقتصاد الوطني.

وحول كلفة المشروع الإجمالية أوضح علي



أن دراسة التكاليف ما زالت مستمرة ولم يتم الانتهاء من تقديرها.

وفي هذا السياق بين الاتفاق أن المركز الوطني لبحوث الطاقة يلتزم بتشغيل المشروع للمدة الكافية لاسترداد رأس المال المستثمر وبعدها تنتقل الملكية لوزارة

تضاف إلى كلفة التأسيس، حيث تقوم وزارة البيئة بدفع قيمة المشروع النهائية ونققات الصيانة والتشغيل السنوية للمركز وفق آلية تتضمن ضخ الكهرباء إلى شبكة وزارة البيئة عن طريق عداد خاص بالنظام يرتبط مع العداد الخاص بالشركة العامة لكهرباء دمشق وتسدّد وزارة البيئة ما يعادل القيمة المالية للكهرباء وفق التعرّفة المعتمدة أصلاً والرسوم التي كان يجب تسديدها للشركة لقاء استجرار الكهرباء المعادلة للكهرباء التي سينتجها المشروع مضافاً إليها قيمة نفقات الصيانة والتشغيل على أن تحول هذه القيم والمبالغ المالية إلى حساب المركز الوطني لبحوث الطاقة خلال الأيام العشرة الأولى من كل شهر.

كما أوضح الاتفاق أن مدة تنفيذ المشروع ١٨٠/ يوماً تبدأ من تاريخ وضع السطح بتصريف المركز وأن وزارة البيئة تلتزم بعد انتقال المشروع إليها واستلامه بالحفاظ عليه وتشغيله ومتابعة المهام التي كان يتولاها المركز الوطني لبحوث الطاقة على أن يستمر المركز بتقديم الدعم الفني والمشاركة في الإشراف على عمل المشروع.

## مشروع قطار الضواحي استثمار صيني لتخديم دمشق ومحيطها الحيوي بقطار الضواحي ومساهمة ٨٥٪ من قيمة العقد و١٥٪ على الجانب السوري

الوطن

الفنية في المؤسسة العامة للخط الحديدي أن شروط العقد متحوّل بتغطية ٨٥٪ من قيمة العقد من الجانب الصيني ويقوم الجانب السوري بدفع ١٥٪ من قيمته.

ومدة العقد ١٢ سنة إضافة إلى ٣ سنوات فترة سماح ويتفق على فائدة العقد لاحقاً حيث يقدم الجانب السوري كغاية تمثلاً لإعادة القرض وفوائده ويتم دفع القرض بأقساط سنوية أو نصف سنوية.

وعن المحاور التي سيخدمها الخط هي: محور الحجاز- القدم- السيدة زينب- مدينة المعارض- مطار دمشق الدولي بطول ٣٠ كم- محور الحجاز- دمر- قدسيا- الهامة بطول ١٢ كم.

محور دمشق- الدبر على بطول ٢٧ كم. هذا المشروع جاء بعد قيام المؤسسة بدراسة سابقة بالتعاون مع جامعة دمشق وتم إعداد دفتر الشروط الفنية الخاص بالدراسة الأولية للمشروع ويعمل على تنفيذه في الفترة القادمة.

تحضّر المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي لمشروع قطار الضواحي لتخديم دمشق ومحيطها الحيوي ضمن اتفاق مع الجانب الصيني على تنفيذ المشروع حيث أوضحت المؤسسة أن المشروع جاء كحل واقعي للمساهمة في حل أزمة النقل بوسائط صديقة للبيئة وريعية منها في الاستمرار في المنافسة في المجال السككي المتمثل بنقل البضائع والركاب ووضع إستراتيجية تكامل مع النقل الجماعي في مدينة دمشق.

وأفادت المؤسسة أنه تم إرسال مذكرة تقاهم إلى الجانب الصيني الذي قدم عرضاً من شركات صينية عبر الممثل الإقليمي محمد سليم عساف ويتضمن قيامها بإصلاح وتحديث سكة الحديد السورية على أساس عقد بالتراضي دون مناقصة مقابل قرض مسير من الحكومة الصينية.

وعن تفاصيل العقد أوضحت مديرية الشؤون

## تصدعات في بناء... السكان يطالبون نجدة المحافظة ولجنة الكشف: لا خطورة آنية



حماة - محمد أحمد خبازي

يطلب المواطنون القاطنون في المحضر ٧١ من الجزيرة الرابعة في ضاحية أبي الفداء السكنية، بإنقاذهم مما هم فيه، وقيل أن تنهار عليهم منازلهم المصدعة، أي قبل أن تقع الفأس بالرأس!!.

ويتنادون مجلس مدينة حماة والجهات المعنية في المحافظة للنظر بجدية إلى شكواهم، والتعامل باهتمام بالغ مع واقفهم الذي يندّر بالخطر.

يؤكد المواطنون ومنهم عبد الكريم خضر وفراس فحله وعمار جنيد وسامر غزي ورضوان سلقيني ومحمد خطاب أن التصدعات والتشققات في البناء الذي يقطنونه تهدد حياة ١٦ أسرة أي أكثر من ١٠٠ شخص.

ويقول المواطنون: لقد أرسل مجلس المدينة لجنة لمعاينة الواقع، وقد أفقت بأن التصدعات عادية وغير خطيرة.

ولكن هذه التصدعات والتشققات زادت، وأمست مياه الشطف في الطابق العليا تتسرب إلى سقفهم، فلجؤوا مرة أخرى إلى مجلس المدينة الذي أرسل لجنة أيضاً، عابيت المحضر من الطريق العام

باستفتاء المهندس عبير التي دخلت الغرف وأكدت بعد مشاهدتها التصدعات أن الواقع يندّر بالخطر، ولكن مجلس المدينة لم يحرك ساكناً!

ويضيف القاطنون: وبعد أخذ ورد مع مجلس المدينة قرر أن نرجم منازلنا على تقفنتنا الخاصة، تفقتنا الخاصة وهذا ما رفضناه تماماً لأن الخلل ليس بالقاطن إنما بالبناء والمعهد الذي أشرف عليه.

مدير مدينة حماة المهندس مازن عبد العال قال عن شكوى المواطنين: المحضر المذكور منفذ بموجب عقد مع المؤسسة العامة للإسكان العسكري ويشرف بالرسوم التشريعي رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١ والاستشارات الفنية.

وقد تم الكشف عن هذا المحضر من قبل لجنة

سلامة القاطنين، يشكوى مائثلة، وأثناءها قام مجلس المدينة بتأمين مسانق مؤقتة للقاطنين في هذه المحضرين، وبإجر رمزي ربما يتم معالجة التصدعات، إلا أن الرقابة المالية أكدت عدم مسؤلية مجلس المدينة عن أي إجراء في معالجة هذا الأمر، وأنها ليست طرفاً في الموضوع إلا أن مجلس المدينة تابع القضية وأقترح تعليق القاطنين السابقين بالمحضرين المتصدعين للشقق المؤقتة التي يشغلونها حالياً مقابل عودة المحضرين ١٤-٢٠ إلى ملكية مجلس المدينة مع البناء المشيد عليهم، وإعادة بنائها حسب نظام ضابطة البناء.

وبناءً على كل ما سبق تؤكد للقاطنين في هذا المحضر -٧١- أننا على استعداد متابعة هذا الموضوع وإيجاد الحلول والمساعدة اللازمة لدرء الخطر عن القاطنين وتأمين سلامتهم ضمن الأنظمة والقوانين النافذة.

السلامة الإنسانية في مجلس المدينة التي أفادت بوجود تشققات مختلفة بالبناء ولا توجد خطورة آنية.

بعد العرض على رئيس المجلس وجه بدوره إعادة الكشف مرة أخرى على هذا البناء من قبل لجنة السلامة العامة، ليتم تحديد الخطورة والحاجة إلى إخلاء هذا البناء والمقترحات للمعالجة الإسعافية لهم.

وإن دور المجلس ينحصر باتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين السلامة العامة في حال الخطورة حسب تقرير لجنة السلامة وذلك عن طريق إخلاء المبني من القاطنين مع التأكيد على متابعة الجهة المسببة لمعالجة هذه التشققات بطريقة هندسية صحيحة.

وكان قد تقدم القاطنون في المحضرين ١٤- ٢٠ في الجزيرة السابعة في ضاحية أبي الفداء، التي ظهرت فيها تصدعات وشكلت خطورة على

## قمح اللاذقية بخير

اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد مدير مؤسسة الحبوب في اللاذقية عماد محمد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الموسم الزراعي الحالي مادة القمح يعد موسماً مبشراً بالخير، مضيفاً خلال اجتماع المدير العام لمؤسسة الحبوب مع مديري الفروع بحضور محافظ اللاذقية تم التأكيد على وجود مساحات واسعة من الأراضي المزروعة بمادتي القمح والشعير وتم تصنيف الموسم بالجديد من خلال المؤشرات الأولية ويتم العمل على الاستعداد لاستقباله بالفترة القريبة، حيث تم تشكيل لجنة فرعية برئاسة محافظ اللاذقية مهمتها مراقبة استلام الأقماع لعام ٢٠١٥ من المنتجين ضمن المحافظة. كما أشار محمد إلى أن الماطن الثلاث (الساحل - جبلة - اللاذقية) بالمحافظة مزودة حالياً بالقمح بما يكفي ربما يتم البدء بالموسم الزراعي، فالوضع مطمئن ولا خوف على المخزون.

## ٩٢ قرية تستفيد من «التمنية الزراعية» في السويداء

السويداء- عبير صيمومة

أمام مطالب مزارعي السويداء بإعادة قروض الاستصلاح الزراعي والتطوير نظراً لعجز بعض المزارعين من الدفع النقدي لتطوير أراضيهم أكد مدير فرع التنمية الزراعية والتطوير في السويداء حماد جومل أن استمرار العمل بالاستصلاح والتطوير وبالأسعار الحالية يخفف الأعباء المادية على الفلاحين حيث ما زال سعر ساعة عمل آليات المشروع أقل بنصف القيمة من القطاع الخاص وهذا يشجع على زيادة الطلب على استصلاح الأراضي واستمرارها كما أن متابعة عمليات استصلاح الأراضي في المحافظة مع التركيز على مناطق الاستقرار الأولى ذات الجدوى الاقتصادية أدى إلى زيادة المساحات المستصلحة ويؤدره سيؤدي إلى زيادة الإنتاج من خلال المحن المحلي في السلة الاستهلاكية باتجاه تحسين مقومات الأمن الغذائي.

وأشار جومل أنه تم استصلاح ١٦٣٤ دونماً من خطة ٢٠١٤ والبالغة ٢٠٠٠ دونم بنسبة ٨٢٪ كما جرى شق طرق حراجية ملصحة مديرية زراعة السويداء بطول ٥ كم إضافة إلى شق طرق زراعية بطول ٤ كم ضمن مواقع العمل لصالح الفلاحين مجاناً. لافتاً إلى أن خطة الفرع للعام الحالي استصلاح ٢٦٠٠ دونم.

وأشار إلى أن عدد القرى المستفيدة من عمليات التطوير والاستصلاح الزراعي في السويداء بلغ ٩٢ قرية منذ بداية مشروع التنمية الزراعية (التطوير) حيث تم استصلاح نحو ٥٠ ألف هكتار منها ما يزيد على ١٩ ألف هكتار تشجيراً ثمرها وأ نحو ٣١ ألف هكتار محاصيل حقلية كما جرى ضمن المشروع شق طرق زراعية ضمن مواقع العمل بطول ٨٥٣ كم إضافة إلى أن عدد الأسر المستفيدة من خدمات المشروع ومنذ بدايته ٢٦ ألفاً و٢٤ أسرة كما جرى وعن طريق القروض توزيع ١٣٢ عراقة و ١٢٥٠ قرضاً زراعياً مختلفاً (أبقار - أغنام - ماعيكات - دجاج منزلي - تسمين عجول) أما في مجال المرأة الريفية فقد تم تنفيذ ٦٦٩ نشاطاً بلغ عدد المستفيدات منه ١٥ ألف و ٨٥٤ امرأة.

## ٣٪ نسبة تنفيذ شركة الطرق

الذي أعدته الوزارة تضمن أيضاً الإنفاق لمشروع الوزارة والشركات التابعة لها، إضافة إلى تتبع المشاريع الاستثمارية للشركات الإنشائية، والمؤشرات المادية والتشريعات والأنظمة المطلوب تطويرها إضافة إلى الأرباح والخسائر والقرارات والإجراءات المطلوب اتخاذها.

في الإنجاز فإن نسب التنفيذ كانت: «الشركة العامة للطرق والجسور» -٣٪، «الشركة العامة للمشاريع المائية ١٪»، أما المشاريع المركزية للوزارة فقد كانت نسب التنفيذ لمجم جرمانا التعليمي والتربوي متميزة بحيث تجاوزت لـ ٤١٪، وبين خباز أن التتبع التنفيذي

كما العادة جيدة وتتناسب مع المسؤوليات التي تصدق لها الوزارة في القطاع الإنشائي.

وكشفت خباز في تصريح لـ «الوطن» بعد الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الربع الأول من العام الحالي من ناحية التحضيرات لتنفيذ «أحوال الطقس» التي لا تساعد كثيراً

## السياحة تتحفظ على مشروع قانون التمويل الجديد!! بعض موادّه تمس بمهام الوزارة

فادي بك الشريف

تحفظت وزارة السياحة على عدد من مواد مشروع القانون المذكور بموجب مراسلات موجّهة للجهات المعنية أكدت خلالها الحرص على قيام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدورها في مجال مهامها. مبينة أن بعض مواد مشروع القانون ذات نتائج سلبية مؤكدة على قطاع السياحة ولاسيما الاستثمار في إقامة المشاريع السياحية وتشغيل المنشآت السياحية وإدارتها عدا التأخير السلبي في قطاع الأعمال السياحية بما يشمل اتحاد غرف السياحة والمستثمرين المشغلين للمنشآت السياحية.

وقال وزير السياحة المهندس بشر يازجي في معرض رده لـ«الوطن» على رأي الوزارة بالشروع، إن اللائحات تنتقل من أسباب منها أن مشروع القانون نص على صلاحيات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بما يشمل (التسكير - الرقابة على المنشآت السياحية- تحديد أسعار الخدمات والمنتجات السياحية- ضبط المخالفات المتعلقة بمخالفه مواد مشروع القانون- إغلاق المنشآت عند ارتكاب المخالفه المستوجب لذلك - تشكيل لجان التسكير - تشكيل لجان الضابطة العلية- التحقيق بالشكاوي....)

وهذا يؤدي إلى المس بشكل جوهري بمهام وزارة السياحة المحددة في الرسوم التشريعي رقم /٤١/ لعام ١٩٧١ والرسوم (١٩٨) لعام ١٩٦١ ومحضر اللجنة الدائمة للسياحة رقم /٣/ لعام ١٩٨٥.

وأكد يازجي أن الرقابة وتحديد الأسعار يرتبطان بشكل أساسي بالتراخيص المنوطة من قبل السياحة بموجب التشريعات النافذة وقرارات ومعايير المهنية والأعلى للسياحة ومعايير الجودة المعتمدة، كما أن الرقابة على المنشآت تتم حالياً وفق خطط ومعايير محددة بشكل مباشر أو بالاشتراك مع الوزارات المختصة، في حين يؤدي مشروع القانون (لو تم اعتماده) إلى خلق الزنواجية في العمل وبث روح التنذر من قبل المستثمرين والمشغلين من تدابير وإجراءات طالما كان تطبيقها حتى في المحال غير السياحية مثاراً للشكوى، وناطقة (الرقابة والتسكير وتدبير الإغلاق المؤقت أو الجزئي للمنشآت السياحية وإغلاق المنشآت عند ارتكاب المخالفه المستوجب وهذا يتم في معظم دول العالم) بوزارة السياحة أو ما يعادلها.

وحسب يازجي يتعارض مشروع القانون مع رسوم إحداث الوزارة والمجلس الأعلى للسياحة رقم /٤١/ لعام ١٩٧٢ حيث نص الرسوم في المادة الرابعة على منح الصلاحيات للسياحة في مجال تنشيط القطاع الخاص لإقامة المنشآت السياحية واستثمارها وإعداد التوصيات والأموال المتعلقة بخصائص الجهات العامة الأخرى وحق تسجيل وترخيص ما التبر إعطاء الصفة السياحية (مؤسسات التسفير والسياحة ومنتشات السفر والحلات العامة ومحال بيع التحف الشرقية) بالإضافة إلى تحديد الأسعار فيها ومراقبتها بالاتفاق مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وفي المادة الحادية عشرة منه على منح الصلاحيات لوزير السياحة لتحديد المنشآت السياحية والمحال العامة ومحال بيع التحف الشرقية التي تخضع لإشراف ورقابة الوزارة وتحديد قواعد التصنيف والتسكير والمراقبة لهذه المنشآت والقرارات الخاصة بتأليف اللجان التي تقوم بالأعمال المذكورة.

كما يتعارض مع الرسوم رقم /١٩٨/ لعام ١٩٦١ حيث نص في المواد /٤-٧-١١/ على عدم جواز استثمار المحال العامة والمؤسسات الفندقية إلا بعد الحصول على الترخيص من قبل الوزير، وفي المواد /٢٦-٢٧-٢٨/ على تحديد أسعار أجور البنية والوجبات والمأكولات والمشروبات بلجان تصدر عن الوزير وإلى وجوب الإعلان عن الأسعار في كافة المنشآت وعدم جواز البيع أو العرض بأكثر من السعر الملعلن، وفي المادة /٣٠/ المتضمنة: / يجوز لوزارة التمويل أو لمديرية السياحة (وزارة السياحة) أن تطلب من اللجان تحديد الأسعار والنظر كل سنة في الأسعار المحددة للمؤسسات الفندقية والمحال العامة كما يجوز لأصحاب المؤسسات والمحال المذكورة طلب إعادة النظر بعد مرور ستة أشهر من تحديد الأسعار لمؤسساتهم ومحالهم/، وفي المادة /٣١/ المتضمنة عدم جواز عرض أو بيع الخدمات بأكثر من الأسعار المقررة لها وعدم جواز الامتناع عن تقديمها بأسعر المحد لها وضبط هذه المخالفات، ويتعارض مع محضر اللجنة الدائمة للسياحة رقم /٣/ لعام ١٩٨٥: كون اللجنة مفوضة باتخاذ القرارات اللازمة لوضع موضع التنفيذ.

## كلام رسمي جداً

## حماة: تخفيف تقنين الكهرباء لإيصال المياه

إشارة إلى ما تم نشره في صحيفة «الوطن» بعنوان: (في عز الشتاء يشرب أهالي سلمية كل ١٢ يوماً مرة)

تم عقد اجتماع بتاريخ ٢٤ /٤/ ٢٠١٥ بخصوص كهرباء محطة القنطرة التي تغذي مياه سلمية ومناقشة أسباب ومشاكل المياه في سلمية أبرزها انقطاع الكهرباء بشكل مستمر عن القنطرة. حيث تم الاتفاق خلال الاجتماع على النقاط التالية:

١- تخفيف التقنين ووصول الكهرباء إلى القنطرة يوماً من الساعة ٦ مساءً حتى الساعة ١١،٣٠ صباحاً ضمن المستطاع لحل مشكلة المواطنين.

٢- تم إبرام محضر اتفاق بين مؤسسة كهرباء حماة والشركة السورية للشبكات لتنفيذ خط كهرباء القنطرة وسيتم الإسراع في تنظيم العقد وتصديقه من رئاسة مجلس الوزراء، حيث مدة تنفيذ العقد ٦ أشهر وبكلفة تقديرية /١٠٦ ملايين ليرة سورية) سددت من قبل مؤسسة المياه إلى مؤسسة كهرباء حماة.

كما أن هناك ثلاث محطات تحلية وضعت في الخدمة وهي (الكافات- تل الدرة- الزراعة) ومحطة معمل البصل التي ستصبح جاهزة خلال منتصف الشهر الحالي. وتقوم مؤسسة مياه الشرب بالتواصل مع منظمة أوكسفام لتنفيذ محطة المنطقة الصناعية.

عضو المكتب التنفيذي لقطاع المياه م. فاضل درويش

## خيوط حماة: التقنين وراء تدني الإنتاج

إشارة إلى ما نشرته صحيفة «الوطن» حول الصعوبات التي تعاني منها الشركة والتي تؤدي إلى انخفاض كبير في إنتاجها.

نين أهم الصعوبات التي تعاني منها الشركة:

- صعوبة كبيرة في تأمين المادة الأولية لصناعة الخيوط القطنية وهي الأقطان والتي تزداد بالأقطان التي تتوافر لديها.
- تطبيق نظام التقنين الكهربائي منذ ٢٠١٥ /٢/٥ أربع ساعات انقطاع مقابل ساعة ونصف وصل وهذا ما يؤدي إلى انخفاض كبير بالإنتاج حيث إن مجموعات التوليد المتوافرة لديها لا تكفي لتدوير العمل رقم /١/ بالكامل ويتم التشغيل بشكل جزئي وتتمسك بالأقسام الإنتاجية ما يؤدي إلى خلل في تنفيذ عقد التشغيل لصالح الغير المتعاقد عليه بعد موافقة اللجنة الاقتصادية على ذلك، علماً أن الشركة لم يطبق عليها سابقاً أي نظام للتقنين وتملك خط 20 KVA من محطة تل قرطل الكهربائية والحاجة تقدر ما بين ٢-٣،٥ ميغا.

المدير العام محمد فواز حليبي

## محافظة ريف دمشق: مشروع الأتمتة العقارية ملحوظ في الخطة

بناء على ما تم نشره في صحيفة «الوطن» بعدها /٢١٠٨/ الصادر بتاريخ ٢٤ /٣/ ٢٠١٥

تحت عنوان (٥٠٠٠ بيان قيد عقاري من بداية العام و١٠٠٠ سند تملك

سمارة: ضيق المكان أصبح يشكل عقبة أمام تأمين كادر إضافي لتغطية ضغط العمل والمراجعين)

■ إن ما ورد في المقال بداية من الخدمات التي تقدمها دائرة داريا على الرغم من الصعوبات التي تواجه عمل الدائرة من قلة عدد العاملين وضيق مكان العمل هو ظاهرة إيجابية بحق العاملين ودليل على حسن أداء العاملين جميعهم متجاوزين كل الصعوبات.

■ أما عن قلة عدد العاملين فهذا الأمر يتعلق بمساحة المكان الذي تشغله الدائرة بحيث يتم تأمين عدد أكبر من العاملين بحال تم تأمين مساحة إضافية لهذه الدائرة وأن معالجة هذا الموضوع تتطلب تضامراً من محافظة ريف دمشق والجهة صاحبة الولاية على البناء سواء كانت محافظة دمشق أو مؤسسة الإسكان ووزارة الإدارة المحلية،

منوهين بأن مديرية المصالح العقارية بذلت الجهد الكبير في سبيل الحصول على توفير مكان أكبر ولم تستطع ذلك.

■ أما عن الصعوبات التي تواجه المواطنين والتي نذكرها المقال فإن التعليمات التنفيذية للمادة ٦٤ من قانون الإدارة المحلية الصادرة بالرسوم التشريعي رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١ كانت شرحاً لما ورد في المادة المذكورة لا بل إن الاستثناءات التي أوردها هذه التعليمات والتي لم يتم ذكرها في القانون المذكور كانت بهدف تبسيط الإجراءات والتسهيل على المواطنين وليس كما ذكر المقال زادت من عبء المواطن المادي وسعقت الأمور وأن آلية الإفراز لم تتغير عما كانت عليه سابقاً.

■ أما عن مشكلة وجود أتمتة في المصالح العقارية فهذا الموضوع ملحوظ في خطة المديرية العامة للمصالح العقارية في العام الحالي ٢٠١٥ حيث نأمل ونسعى للإفلاخ بهذا المشروع قريباً.

محافظة ريف دمشق رئيس المكتب الصحي